البنية السلطوية في العالم العربي:
حفريات في الجذور الثقافية ونظرات في روافد الاستدامة

الباحث عبد اللطيف العسلة
باحث بسلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
المغرب

مل تتناول هذه الدراسة أهم الأطر الذهنية في المنظومة المعرفية والثقافة السياسية العربية، انطلاقا من جينيا لوجيا السلطوية في السياق السياسي العربي، ثم العمل على الإحاطة بالجوانب النظرية والمفهومية، وإبراز محددات وروافد تشكل مضامين البنية السلطوية في النسق السياسي العربي، حيث أضحت السلطوية سمة تطبع الحياة السياسية في الدولة العربية وتشكل نمطا غالبا على مجتمعها، والمثير للانتباه؛ هو أنه رغم اختلاف البنية السلطوية واستفحال الأزمة الديمقراطية من دولة لأخرى، فإن المشترك بينها هو التشابه في السياقات والنتائج، حيث الميزة الأساسية للسلطوية العربية هي تجديد قواعدها وإعادة إنتاجها لنفسها، وتتضافر العوامل الداخلية والخارجية لاستدامة التسلط وإعاقة بناء دولة المواطنة والمشاركة السياسية. وفي سياق تحليل أسباب وعوامل أزمة الديمقراطية بالدولة العربية، بات ضروريا التساؤل التالي: هل التسلطية والعجز الديمقراطي في السياق السياسي العربي سببه طبيعة البنى الاجتماعية والثقافة السياسية؟ أم أن مرده إلى العامل الخارجي والظاهرة الكولونيالية؟

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، السلطوية، العالم العربي، الثقافة السياسية، الظاهرة الكولونيالية. خص الدراسة:

Summary:

This study examines the most important intellectual frameworks in the Arab political knowledge system and culture, based on the authoritarian genetics in the Arab political context. It then takes stock of the theoretical and conceptual aspects and highlights the parameters and features of the authoritarian structure in the Arab political system. The authoritarianism has become a feature that characterizes the political life of the Arab State and is a dominant pattern in its society. It is interesting to note that, despite the different authoritarian structures and the exacerbation of the democratic crisis from one State to another, their commonality is the similarity in contexts and outcomes. The main advantage of the Arab sovereignty is to renew its bases and re-produce it for itself. The internal and external factors combine to sustain power and impede the building of the State of citizenship and political participation. In the context of the analysis of the causes and factors of the crisis of democracy in the Arab State, it is necessary to ask whether authoritarianism and the democratic deficit in the Arab political context are caused by the nature of social structures and political culture. Or is it due to the outside factor and the colonel phenomenon?

Keywords: democracy, authoritarianism, the Arab world, political culture, and the colonostic phenomenon.

مقدمة

إن الحفريات المعرفية في أنثروبولوجيا النسق الثقافي لمنظومة السلطة في المجتمعات العربية، يعد مدخلا محوريا لفهم النسق الثقافي للسلطوية العربية الحديثة، والحفر في تربة الاستبداد العربي، بغية الكشف عن الأوليات الأنثروبولوجية والسياسية العميقة التي تتحكم في إنتاج وإعادة إنتاج الأسس الثقافية للسلطة في المجتمعات العربية المعاصرة، فعملية تشريح علاقة المنظومة السلطوية بمجالها التاريخي والجينيالوجي، تمكن من اكتشاف الأوليات العميقة التي تتحكم في صيرورة النسق الثقافي للسلطة العربية في الواقع السياسي الراهن، وهو جزء أساسي من العملية البحثية في الجذور الثقافية للسلطوية العربية، من خلال النظر المفهومي والتاريخي لبنية النسق السياسي في التراث السياسي العربي والبحث في ذاكرته الجمعية، على ضوء منجزات ومكاسب التاريخ الانساني في مجال النظر السياسي؛ أي القدرة على بناء تصورات سياسية من شأنها المساهمة في الانعتاق من الذهنية السلطوية.

وقد عرف مدخل الدراسات السياسية النقدية نجاحا بارزا في تعرية واقع الاستبداد العربي الراهن، وبيان أزمة الشرعية في الدولة العربية الحديثة، من خلال رصد وتشخيص مظاهر الدولة التسلطية وآليات اشتغالها في العالم العربي، عن طريق تتبع آليات التداول على السلطة وأنماط انتقالها المتبعة في الدول العربية، على اختلاف أنظمتها السياسية. ولأهمية هذا المدخل تزداد الحاجة إلى مزيد من الدراسات من منظور متعدد لفهم الواقع السياسي العربي، خاصة بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ضمن سياقه التاريخي، وكشف الخلفيات والعوامل التي جعلت منه منظومة سلطوية عصية على التغيير الذي استهدفها منذ إعلان الاستقلال إلى اليوم، ومقاومة لكل أشكاله، وبالتالي لا يمكن أن تفهم هذه الظاهرة بمعزل عن طبيعة البيئة المجتمعية التي تحتضنها، وما تحمله من ترسبات تاريخية واجتماعية، ثم ما تتعرض له من إكراهات جيوسياسية، وكل ما يشكل عوامل ودعامات ساهمت في ترسيخ هذه الظاهرة وتوطيدها.

لذلك فمن الضرورة تعقب الظاهرة بمداها التاريخي، إذ يعمل التاريخ على "اختزان الوقائع والمعطيات التي بمقتضى تحليلها وتفسيرها يتم التوصل إلى محددات الحدث وأثره، فلا يمكن تجاوز التاريخ خاصة في المعطى العربي حيث أنهُ شخص لنا التاريخ العربي درجة القوة والقوى التي يمثلها الدين والحركات الدينية في النسيج السياسي العربي، وأنه الأكثر استفادة من استحضار نموذج تاريخي في منظومة معرفية لا يمكن إدراكها إلا بتفكيكها وإدراك نتائجها بإعادة جمعها في مداها الكُلاَني.[1]

وفي ظل هذا الطرح تأتي إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي: هل تعود أسباب استدامة السلطوية والعجز الديمقراطي عربيا إلى طبيعة الثقافة السياسية والبنى الاجتماعية للمجتمع العربي؟ أم أن مرده إلى الظاهرة الكولونيالية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نستحضر الفرضية التالية:

تعود أزمة الديمقراطية في العالم العربي إلى تضافر النسق الثقافي والمحدد التاريخي لقيام الدولة الحديثة مع العامل الخارجي المتمثل في الظاهرة الاستعمارية.

وذلك من خلال تناول البعد المفهومي في محاولة لضبط المصطلحات، عبر إقرار مقاربة مفهومية لضبط مفهوم السلطوية والنظام السلطوي والمصطلحات المرتبطة بهما، (م أول) ثم الوقوف على المحددات والعوامل التي أثلت بنية تشكل المنظومة السلطوية في السياق السياسي العربي وساهمت في استدامتها (م ثاني).

المحور الأول: السلطوية والنظام السلطوي، مقاربة مفهومية

إن المتفق عليه نظريا ومنهجيا، أن عملية تحديد وضبط المفاهيم المحورية والمفاتيح المستخدمة في الدراسة تطلع بأهمية خاصة في تحديد القيمة المعرفية للدراسة، وتزداد أهميتها حينما يتعلق الأمر بالمفاهيم التي تثير جدلا فكريا واسعا، مثلما هو عليه مفهوم السلطوية والاستبداد، إذ إنّ وجهات النظر المقدمة في إطار مختلف الاختصاصات والحقول المعرفية تظهر اختلافات واضحة حول هذا المفهوم وتجدده عبر السياقات والأنساق.

ونظرا للطابع الإشكالي الذي يطبع هذا المصطلح ستسعى الدراسة إلى محاولة تحديد الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم السلطوية، من خلال تتبع نشأته وتطوره كمفهوم له امتداداته السابقة في الفكر السياسي والفلسفي الغربي والعربي، وكذا الإحاطة بأهم المدارس وتصورات المفكرين المختلفة التي عملت على صياغة المفهوم وتفسيره وتحديد أنماطه، وذلك بهدف تحديد القواسم النظرية والمفاهيمية العامة التي تتفق عليها أغلب المدارس الفكرية وآراء الباحثين، ثم بيان المفاهيم المرتبطة بالسلطوية في محاولة لوصل المفهوم بالمفاهيم القريبة منه.

أولا: في مفهوم السلطوية والنظام السلطوي

إن مصطلح التسلط "Authoritarianism" بمعناه العام، استخدم في غالب سياقاته للإشارة إلى جميع الأنظمة التسلطية التي تلغي الحرية أو تقيدها بشكل عنيف، فرغم تباين التسلطيات والفوارق الموجودة بينها سواء كانت طغيانا أم استبدادا أو غيرها، إلا أن هذه الأشكال من الحكم تجد أصلها في فكرة وفلسفة السلطوية، فالاستفراد بالسلطة عرف تاريخيا بأسماء مختلفة، وما السلطوية إلا واحدة منها، ففي العصر الحديث تم استخدام عدة مصطلحات في وصف النسق السلطوي للحكم، تتقاطع كلها مع مفهوم التسلط، ونجد منها الحكم الفردي الأوتوقراطي والدكتاتوري، والحكم الاستبدادي، والحكم الشمولي، مما يجعل هذه المصطلحات تستخدم للتعبير عن أنساق الحكم الفاسدة التي يحتكر فيها السلطة فرد أو جماعة دون وجه حق.

أما الظاهرة التسلطية فهي ظاهرة حديثة معاصرة متعلقة بالقرن العشرين والمعبرة عن الدولة البيروقراطية الحديثة، التي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث، فقد امتلكت خاصية الاستبداد من مصدريه التقليدي والحديث، وهو ما أطلقت عليه الباحثة "**ثناء فؤاد عبد الله**" الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع.[2]

يمكن القول أيضا إن التسلطية مفهوم حديث نشأ مع الدولة الحديثة وامتداداتها البيروقراطية، بحيث تخترق المجتمع بالكامل وتجعله امتداداً لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، ويمكن وصفها على أنها ظاهرة خاصة بالقرن العشرين، ونجد في التسلطية محاولة لوصف الدولة العربية المعاصرة، فالمصطلح يكاد يكون مطابقاً في محتواه لنمط الاستبداد التقليدي مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الحقيقية على الحكم، التي تنشأ من شروط الحياة المعاصرة، والمصطلح يدل على الهيمنة التسلطية على المجتمع، ويتفق مع الاستبداد في شكله التراثي التقليدي في الاستئثار بالحكم بدون أي وجه حق أو سند قانوني أو أخلاقي أو سياسي[3]. وبالتالي فالسلطوية حسب التعريف السابق هي التعبير المعاصر للديكتاتورية والاستبداد التقليدي.

لقد كانت التسلطية من حيث هي أسلوب في الحكم، ومنهاج في الحياة وطريقة مسيطرة في التفكير، محصلة ديناميات واسعة ووليدة مجموعة من الحركات التاريخية الكبرى، أدت إلى تدخل الدولة الهائل في الاقتصاد والمجتمع على مستوى العالم كله، ومن ثم إلى تعاظم دور الدولة وتسيّدها على المجتمع. ولكن جموع العامل الأجير في المجتمعات الرأسمالية الغربية نجحت من خلال حركاتها وإضرابها ونقاباتها في

لجم جماح هذه الدولة، حتى اتخذت بعد الكساد العظيم شكل دولة الرعاية، التي تجسدها الدولة البيروقراطية البرلمانية المستقرة منذ الحرب العالمية الثانية.[4]

أما النظام السلطوي فيميز "جان خوان لينز" بين الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية، والأنظمة الشمولية[5]، من خلال التصنيف الذي اعتمده، وجاء فيه: أن النظام التسلطي/السلطوي لا يتوفر معايير الديمقراطية المتمثلة أساسا في المشاركة السياسية والتعددية وتداول السلطة سلميا عن طريق انتخابات تنافسية حرة وشفافة، لكنه يقر بجوانب محددة من التعددية، ويسمح في حدود ضيقة بالتعبير عن الاختلاف والتنافس على السلطة عن طريق انتخابات دورية شكلية، إلا أنه يعتمد على نفس أساليب النظام الشمولي في السيطرة والتحكم في الحياة السياسية لكن دون ركائز إيديولوجية. أما الاختلاف عن النظام الشمولي فيكمن في أن هذا الأخير يسعى استنادا إلى تصور إيديولوجي، إلى القضاء على كل مظاهر الاختلاف والتعددية، ويهدف إلى إقامة مجتمع سياسي أساسه الوحدة الشاملة على جميع المستويات السياسية، الفكرية، الثقافية، وحتى العرقية، ويمارس رقابة كلية على مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بما يضمن له السيطرة التامة على الأشخاص والأفكار والمعتقدات.[6]

وتختلف صور الأنظمة السلطوية في ذاتها بالاستناد إلى نوع المؤسسة التي تتحكم في قيادة النظام، بين نظام سلطوي عسكري تتولى قيادته المؤسسة العسكرية، "فتكون مناصب السلطة بيد الضباط العسكريين الذين يرجع إليهم الأمر في اختيار من سيشغل مناصب السلطة ويرسم الخيارات السياسية"[7] ونظام سلطوي يقوم على ديكتاتورية الشخص الواحد، ثم نظام الحزب الواحد.

الرسم رقم (1) معدل أعمار الأنظمة السلطوية حسب النوع.

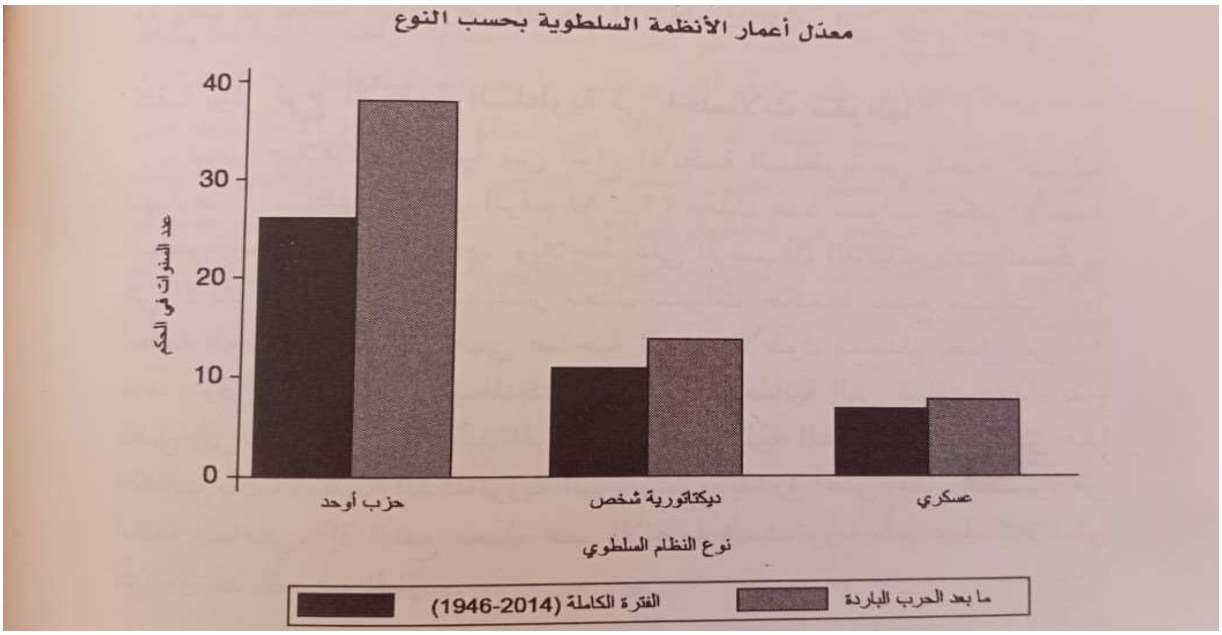

المصدر: إيريكا فرانتز: السلطوية...ما يجب أن نعرفه، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ترجمة: حمزة عامر، الطبعة الاولى، بيروت 2022، ص: 108.

يُظهر الرسم الرقم (1) معدل عدد سنوات حكم الأنظمة السلطوية بحسب نوع النظام. ويُلاحظ على الرسم أن الدكتاتوريات العسكرية الأكثر هشاشة، حيث يُقدّر معدّل سنوات حكمها بسبع سنوات. أما أنظمة الحزب المهيمن فهي صاحبة العمر الأطول بمعدل يصل

إلى 26 عاماً. وفي المنتصف نجد الدكتاتوريات الشخصانية التي تملك معدّل بقاء يصل إلى 11 عاماً. ويؤكّد الرسم بأن الأنظمة الدكتاتورية اليوم تتمتع بقدرة أعلى على الصمود من أنظمة الماضي، إذ ارتفع معدل عمر الأنظمة الدكتاتورية بأنواعها الثلاثة في الحرب الباردة.[8]

إن النظام السلطوي إذن، هو كل نظام مهما كان شكله يعتمد في تسيير شؤون الدولة والمجتمع على إخضاع الأغلبية لإرادة الشخص والمصالح الخاصة عبر آليات المراقبة والتأطير والقمع، وفي المقابل يكمن نقيض هذا النوع من النظم في النظام الديمقراطي؛ كونه كل نظام يعتمد في تسيير شؤون الدولة والمجتمع على جعل إرادة الفرد والجماعات في خدمة مصالح الأغلبية عبر القانون والتداول السلمي على السلطة في إطار نسق صالح للحكم.[9]

فالنظام السلطوي أو التسلطي يقوم على انفراد صفوة معينة بالحكم يعلوها حاكم يتمتع بسلطات واسعة، ويفرض هذا النظام نفسه على الشعب والمجتمع ويفرض قيوداً مشددة على الحريات السياسية وقسم من باقي الحريات.[10] النظام السلطوي يسمح بتعددية حزبية محدودة وتنافس محدود على السلطة في ظل انغلاق فضاء المشاركة السياسية والأهم هو شخصنة السلطة واحتكارها لفائدة فرد أو أقلية، كما يرتبط النظام التسلطي ظاهريا بمفهوم الانتقال الديمقراطي بوصفه نظاما لا يرفض التعددية والاختلاف من حيث المبدأ، ويملك القدرة على التطور نحو الانتقال الديمقراطي.[11]

لكن إشكالية اتساع المفهوم من شأنها استيعاب عديد الأنظمة إلى درجة أن هذه الصفة أي التدرج والمراوحة بين أساليب الديمقراطية وآليات التسلط وصولا إلى إشكالية ضبط درجة الانفتاح والانسداد والمشاركة والإقصاء حتى يتم تصنيف هذا النظام ضمن نمط أو آخر من الأنظمة السياسية، ولذا فهو إذن مجموعة من القواعد الرئيسة، الرسمية منها وغير الرسمية، التي تحدّد من له أن يؤثر في خيارات الحكّام والسياسات، بما في ذلك القواعد التي تحدّد الدائرة التي يُختار منها الحكّام.[12]

وهذا النوع من الأنظمة السياسية يعطيه **"ماكس فيبر"** تصنيفا "مثاليا" ويتخذ النظام التسلطي "كصنف" عدة صيغ بحسب درجة انفتاح النظام السياسي وانسداده ودور الأحزاب السياسية، ومجال التنافس ونزاهة الانتخابات وشفافيتها التي تفرزها تجارب الدول في أرض الواقع.[13]

ويمكن الحديث عن مفهوم " التسلطية المترسخة " باعتباره التصنيف[14] الأكثر حضورا على مستوى الأنظمة العربية والتي تقف على تحديد خصائصها وعوامل فشلها، خاصة عندما يتعلق الأمر بنظريات الانتقال الديمقراطي ونجاح موجات التحول الديمقراطي في عدد من الأنظمة التسلطية، ويرجع هذا الفشل والاستعصاء حسب الكاتب **"لطفي طرشونة"** إلى عدة أسباب أهمها:

- درجة النمو الاقتصادي ونمطه.

- أهمية العائدات النفطية التي توفر للدولة قدرات مالية تمكنها من امتصاص أزماتها السياسية وخاصة الاجتماعية ما يعرف ب " شراء السلم الاجتماعي".

- نمط التضامن السائد في المجتمع.

- طبيعة العلاقات السلطوية السائدة في الوسط العائلي.

- المعطى الثقافي المتأصل في الثقافة العربية أكثر مما هو متأصل في الإسلام حيث أفادت بعض التجارب الإسلامية نجاحها في الديمقراطية على غرار التجربة الرائدة في ماليزيا وبدرجة أقل في إندونيسيا.

- نسبة التمدرس.

- درجة تأسيس السلطة.

- نسبة النمو الديمغرافي.

حيث يمكن للنظام التسلطي أن يتحول من طور التسلطية التقليدية الى طور "التجذر التسلطي" (Authoritarian Consolidation) وبالتالي إلى نظام تسلطي مترسخ الذي يصعب تطويرها بوسائل انتخابية، لأنه غير قادر على تطوير نفسه بنفسه عبر آليات يقرها النظام السياسي تستخدم داخل النظام وليس ضده، لأن هذا النظام يتجاهل المعطى البديهي بأن التطور هو أساس الاستمرارية، فالأنظمة التي تفقد القدرة على التأقلم والتطور تحكم على نفسها بالفناء.[15]

فالنظام السلطوي إذن هو النظام الذي يقر بتعددية محدودة ويسمح في حدود ضيقة بمجال يعبر عن الاختلاف أو التنافس على . جزء . من السلطة ويعتمد من جهته على إحكام سيطرته على التحكم في الحياة السياسية والمجتمعية. فيأخذ بتقنيات التحكم والسيطرة التي تنتهجها الانظمة الشمولية لكن دون الاستناد إلى عقيدة شمولية، ويمكن ذكر بعض الخصائص المكونة للنظام التسلطي مثل: إقرار تعددية حزبية، وتنافس جزئي على السلطة في شكل محدود ومتحكم به، إضافة إلى الانغلاق على المشاركة السياسية، وأهم عنصر هو شخصنة السلطة وتصل إلى درجة تأليهها لفائدة فرد.[16]

وبذلك تعتبر الدولة التسلطية مفهوما حديثا في الفكر السياسي العربي والإسلامي، باعتبارها هي التعبير المعاصر للاستبداد التقليدي.[17]

كما تنخرط الدولة التسلطية في الوطن العربي في ممارسات منافية لمعنى الحقوق والحريات، وتتحول أجهزتها ومؤسساتها إلى أدوات قمع وتخويف وتعنيف، تحت ذريعة المحافظة على الوحدة الاجتماعية، وتتميز الدولة التسلطية بخاصية أساسية في مسألة شرعيتها المستمدة من القوة، ومن شخصنة السلطة وعدم الفصل بين السلطات، وذلك من خلال آليات القمع والعنف، هذا ما جعل من مفهوم "الدولة التسلطية/السلطوية" مفهوما إشكاليا محط نقاش في الخطابات السياسية العربية المعاصرة. إذ هو مفهوم حديث نشأ مع الدولة الحديثة وامتداداتها البيروقراطية بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتدادا لسلطتها، وبذلك يحقق النظام السياسي الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، "باعتباره نظامًا سياسيًا فوق القانون، وهو نظام سياسي حيث كان مركز واحد للسلطة قادرًا على اتخاذ قرارات سيادية دون قيود قانونية.[18]

ثانيا: في وصل مفهوم السلطوية بالمفاهيم القريبة منه

عرفت الموسوعة السياسة الاستبداد على أنه: "حكم أو نظام يستقل بالسلطة فيه فرد أو مجموعة من الأفراد دون خضوع لقانون أو قاعدة ودون النظر إلى رأي المحكومين".[19]

واختلط مفهوم الاستبداد بشكل كبير مع مفهوم الطغيان الذي بدوره اتصل بالسلطوية في التداول السياسي الشائع، إلا أنه يجب أن يتضح التمييز هنا، بكون الاستبداد يوضع مقابل نظام الحكم العادل، أو نظام الحكم الديمقراطي. فنظام الاستبداد هو الذي تمارس فيه التصرفات التحكمية غير المقيَّدة، في مختلف شؤون الجماعات السياسية، أما نظام الحكم الديمقراطي، فيفترض أن يقوم على التشارك

والتداول السلمي، والعقلانية ببلورة القوانين وإنشاء المؤسسات، كما يقوم على احترام المؤسسات بتقسيم السلط ورسم حدودها. أما العنصر الأبرز في الطغيان فهو القهر، والعنصر الأبرز في الاستبداد، هو التفرد بالرأي، ورغم أنه ظهر في القرن الثامن عشر، مفهوم المستبد العادل، والمستبد المتنور، فإن الطابع الفردي في اتخاذ القرارات، يبعد الحاكم في تصورنا عن النظر العقلي والتوافقي في مقاربة الأمور العامة.[20]

ولهذا فعلى الرغم أن كلا من هذه التسميات لها دلالتها وسياقها التاريخي والفكري، فهي سمات مشتركة للنظم غير الديموقراطية. وانطلاقا من قاعدة إدراك معنى المفهوم بما يقابله من تضاد فالمفاهيم المرتبطة بالسلطوية هي في مقابل المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية كما يلي:

- إذا حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال اختيار ممثليه بالانتخاب المباشر، وكانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم مقيدة بشرعة أو عقد يسمى الدستور، أطلقنا على هذا الحكم صفة الديمقراطية مع شرط اكتمال العناصر الأخرى، وفيما عدا ذلك تصبح كل أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكوم غير ديمقراطية.

أما الأوتوقراطية أو الحكم الفردي للدلالة على نظام حكم ليس لسلطة الحاكم فيه حدود ولا تفرض عليها قيود.

- إذا كان الحكم الاوتوقراطي وراثيا فهو ملكي، أما إذا كان غير وارثي فهو دكتاتوري أو طغياني. بالعودة الى مصطلح الاستبدادية فهي تكون لوصف درجة تسلط الحاكم. فإذا كان الحاكم لا يلتزم بالقانون، وإنما قوله وفعله بمثابة القانون فهو نظام حكم استبدادي.

أما إذا كان هناك قانون يلتزم به الحاكم ولكنه يحتكر سلطة التعديل والتغيير في القانون، فهو إذن حكم مطلق.[21]

والحكم الاستبدادي قد لا يكون فرديا وإنما حكم جماعة قليلة كما في حكم الارستقراطية أو في طغيان القلة فهو إذن حكم أوليغارشي.

ويؤدي الاستخدام السلبي للسلطة والقوة إلى النفوذ والجاه والامتياز، وأما مصادر هذه القوة فتكون مستمدة من التنظيم الاجتماعي مثل البيروقراطية المركزية للحكومات أو الأحزاب السياسية والقوة المستمدة من الكثرة العددية في النقابات والحركات الاجتماعية، والقوة المستمدة من ملكية الموارد المادية مثل امتلاك الثروة ورأس المال، إضافة إلى العنف الرمزي القائم على مرتكزات الشرف والدين والقداسة والنسب والتاريخ.

أما أشكالها فهي:

أولا: القهر أو القوة الجبرية التي يمكن أن تكون نفسية عبر الخضوع وإنكار الذات، إما مرتكزات المنظومة الرمزية المختزلة في البركة أو تكون مادية عنيفة أو غير عنيفة.

ثانيا: الهيمنة عن طريق التلاعب بالأشخاص أو الموارد أو عن طريق الاقناع.

ثالثا: القمع المعبر عنه بأنه "كل نظرة دونية لأي إنسان، وكل تعصب قبلي أو عائلي أو ديني أو قومي أو طائفي أو مذهبي أو سياسي، وكل تزوير وتضليل في كل الميادين الحياتية، وكل نقد تجريبي غير موضوعي، وكل رفض للحوار والتعاون والتنسيق والتوحيد، وكل استهتار بالأخلاق والحريات والقوانين، الخادمة للإنسان".[22]

ويفترض أن طرح غياب العنف يعبر عن واقع فوضوي لأنه يتعارض مع فكرة الدولة أي مع فكرة وجود كيان فوقي لا يقبل الكينونة إلا من حيث يرادف معناه معنى القوة والنظام، لا تستقيم وظائف هذا الكيان الاجتماعية إلا بامتلاك أدوات العنف التي يقتضيها التنظيم الاجتماعي وأن افتراض الدولة بلا عنف[23] هو افتراض اللا دولة أي الفراغ التنظيمي – السياسي. [24]

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة العنف لا تنتهي بغياب الدولة بمقدار ما تنتقل من حيز المجتمع، فتأخذ عنف أهلي بين الجماعات الاجتماعية المختلفة. هنا وجب التمييز بين العنف وبين القمع والتسلط والقهر الذي قد يقوم به النظام السياسي، فالعنف بهذا المعنى هو عنف غير مشروع والعنف الشرعي قائم على مبدأ أنه لا توجد دولة تقوم بأدوارها من دون حيازتها أسباب القوة وممارسة العنف عند الاقتضاء. العنف الذي يجري خارج القانون وضده، ومن أجل مصلحة ليست عامة بل فئوية أو خاصة، هذا النوع غير المشروع من العنف في هذه الحالة أي ردف معناه القمع والتسلط ويمكن إطلاق صفة العنف السلطوي بالعنف الاستبدادي[25] أو الدكتاتوري أو الطغياني بحسب نوعيته.

لذلك قد يكون الحكم الاستبدادي مبنيا على تسيد الدولة البيروقراطية على المجتمع من خلال توسيع قدرتها على تنسيق البنى التحتية بحيث يخترق المجتمع ويكون امتدادا لسلطتها، ويتم تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع وهذا هو الحكم التسلطي[26]، وهو الحكم الأقرب إلى الأحكام التي يمكن أن نطلقها على الدول العربية التي تخلصت شكليا من التقليدية "التراثية الباتريمونيالية" على حسب تعبير "**ماكس فيبر**". وباتت تكيف قواعد المنظومة السلطوية وتجددها لتظهر بمظهر الانفتاح السياسي والديمقراطية الشكلية.

بناء على كل ما سبق فإن الاستبداد أو الحكم الاستبدادي يمثل ويشمل معظم أشكال الحكم التي تم تناولها وهي في مداها التاريخي التقليدي، أما الحكم التسلطي فهو ظاهرة حديثة خاصة بالقرن العشرين ولا يمكن فهمها إلا بفهم مصطلح الدولة التي تجسده أي أنه يتصل بالدولة وترتيباتها المؤسسية وعلاقتها بالمجتمع وليس من حيث الحاكم فقط بل من حيث استعمال سلطاته.[27]

كما يصنف " **لينز**" و" **ستيبان**" بين الأنظمة غير الديمقراطية في أربع درجات أولها النظام الشمولي الذي يلغي التعددية ويعمل على التعبئة، ثم ثانيا النظام ما بعد الشمولي الذي يبقي على الكثير من ملامح النظام الشمولي مع بعض التخفيف من شدة الغلو، ثم الأنظمة التسلطية تحل ثالثا التي تسمح بالقليل من التعددية السياسية، لكنها تتيح حريات اقتصادية واسعة، وآخر هذه الدرجات يتم إدراج الأنظمة السلطانية التي تتمحور فيها الدولة حول شخص الحكام ودائرته الضيقة ويغيب التمييز بين الخاص والعام في إدارة شؤون الحكم[28].

واستنادا إلى ما سبق لا يوجد شكل واحد للنظم السلطوية التقليدية منها أو الحديثة التي تميل أكثر إلى السلطوية الهجينة (HYBRID AUTHORTARIANISM) التي ظهرت في حقبة التسعينات من القرن الماضي بسبب التغييرات السياسية التي أدخلتها بعض الأنظمة السلطوية القائمة، فجمعت بين سمات الشمولية والسلطوية، وبعض القواعد الديمقراطية، كالتعددية الحزبية والتنافسية السياسية وغيرها... وقد تأخذ شكل حكم الفرد أو نظام الحزب الواحد أو نظام عسكري أو نظام تيوقراطي.

تشهد هذه النظم تعددية حزبية، ولكنها تعددية غير حرة وغير عادلة، فهي غير حرة لأنه لا توجد حرية تكوين الأحزاب بسبب القيود المفروضة على إنشائها أو اشتراط موافقة لجنة حكومية لقيامها، وتستخدم هذه الشروط لمنع بعض الفاعلين الاجتماعيين من تكوين أحزابهم. وهي غير عادلة لأن المنافسة بين الحزب المسيطر والأحزاب الأخرى لا تتسم بالتكافؤ، فالحزب المسيطر يستند إلى شبكة من علاقات النفوذ والمصالح على المستوى المحلي، وإلى أغلبية برلمانية وحكومة وجهاز إعلام رسمي مؤيد له ويؤدي ذلك إلى استخدام موارد الدولة لمصلحة إنجاح مرشحي الحزب الحاكم في الانتخابات، وفي هذا السياق يزداد دور رجال الأعمال المؤيدين للنظام إذ يتبرعون لدعم

حملات تأييد الحزب أو الرئيس، وذلك مقابل ما يقدمه لهم النظام من تسهيلات وامتيازات. وهكذا يُخفي المظهر الخارجي للديموقراطية في هذه النظم جوهر السلطوية المستترة الكامن والمتمثل في سلطات الرئيس من ناحية، وانتهاك معايير المنافسة الحرة والعادلة من ناحية ثانية، ودور الأجهزة الأمنية من ناحية ثالثة، والطابع التحكمي لإدارة العملية السياسية من ناحية رابعة والتضييق على السياسيين والإعلاميين المعارضين من ناحية خامسة.[29]

المحور الثاني: المنظومة السلطوية في النسق السياسي العربي: محددات التشكل وعوامل الاستدامة

أضحت البنية السلطوية سمة تطبع النسق السياسي العربي، وتشكل منظومة من العلاقات داخل مجتمعاته، ورغم أن بيئة الاستبداد تختلف من دولة عربية لأخرى حسب الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، لكنها تبدو متشابهة من حيث الروافد والمنطلقات والنتائج في كل المنطقة العربية، والملفت للنظر أن الميزة الأساسية للاستبداد في نظم الشرق الاوسط وشمال إفريقيا هي إعادة إنتاجه لنفسه وتجديد قواعده، من خلال التحكم في عوامل مختلفة تؤثر في المجتمع وتصنع الرأي العام العربي، مما يجعل الاجتماع السياسي العربي عصيا عن كل محاولة للتغيير والإصلاح.

في هذا السياق قامت الدراسات النقدية للواقع السياسي العربي بتوجيه عدة انتقادات للثقافة العربية الموروثة على أنها المسؤول الأهم في وجود الاستبداد واستمراره، وحقيقة هذا النقد أن ترسيخ الاستبداد العربي واستدامته لا يقتصر على ممارسات الأنظمة السياسية وحدها، وإنما يشترك فيه الموروث الثقافي الذي يجعل الفرد العربي مهيأ لقبول التسلط والخضوع له، غير أن اعتبار الموروث الثقافي العربي وحده سبب الاستبداد ورافد استمراره يكون بعيدا عن التشخيص السليم والتحليل الموضوعي لظاهرة السلطوية في السياق السياسي العربي، ولا يمكن إنكار روافد التسلطية في الموروث الثقافي والتراث العربي، كما لم تَخْلُ التجربة العربية من رواسب الاستخدام السلطوي للدين وما يحمله هذا الاستغلال والتأويل من آثار سلبية على الأمة استمرت في ثقافتنا العربية إلى اليوم متخذة صورا وأشكالا جديدة لا تنفصل عن التبرير المستمر للظاهرة السلطوية. وبناء على ذلك، ما هي المحددات أو الروافد الداخلية للسطوية في السياق السياسي العربي؟ وما هو أثر العامل الخارجي في توطيد الظاهرة السلطوية بالبلاد العربية واستدامتها؟

أولا: المحددات والروافد التاريخية لتشكل بنية السلطوية العربية

يقتضي اكتشاف مجموع المحددات والعوامل والشروط والظروف التي تتحكم في صيرورة النسق الثقافي للسلطة السياسية العربية، التفكير من داخل هذا النسق ذاته، بحكم أنها سلطة مرجعية متعالية لا تقتصر في إنتاج واعادة إنتاج سلطتها المعرفية فقط على ما هو سياسي وديني وسوسيولوجي ونفسي، بل تعتمد أيضا على ما هو أنثروبولوجي في فرض وإعادة فرض قوتها على عقول الأحياء ووجدانهم. وتتجلى أهمية المعطى التاريخي في أن إعادة كتابته تعتبر انعكاسا في الواقع على إعادة تشكيل الوعي، و تنطلق أهمية البعد التاريخي من مقاربة تقر بصعوبة فهم خطابات السياسة من دون الاستناد الى مقتضيات التاريخ[30]، فقد شكل المخزون التراثي، في ظل الأوضاع التاريخية الراهنة، عنصرا قابلا للاستخدام في "معارك الحاضر السياسية، الثقافية والحضارية"، بالصور والأشكال التي نراها اليوم. [31]

فمجال الخطاب السياسي العربي الإسلامي حمل العديد من الأنماط، حيث من الصعب حصرها وتحديد مرجعياتها وبالتالي ضبط عملها، فهي تتميز بالتنوع في سياق صيرورة تاريخية معقدة ساهمت في تأطير محتواها وتعزيز أو تقليص وجودها واستمرارها في تاريخ الوقائع والأفكار العربي الاسلامي.[32]

بالرجوع إلى السياق السياسي العربي الذي يمتد من "**الدولة السلطانية**" التي سادت العالم العربي الإسلامي منذ عهد المماليك، واتخذت شكلها الكامل في الدولة العثمانية إلى "الدولة التسلطية" التي تعتبر الظاهرة الخاصة بالقرن العشرين، وعند محاولة الإحاطة بمفهوم الآداب

السلطانية نجد أنها ثقافة سياسية، تنشئها المؤسسة السلطانية وتتبناها لخدمة مشروعها السياسي، فخطاب الآداب السلطانية يستجيب لغاية محددة تتمثل في خدمة الدولة السلطانية وتبرير سلطتها والدفاع عن استمرارها،[33] والقيام بكل ما يمكنها من الترسخ والتجذر حتى في حالتها الاستبدادية الطاغية، عبر "تمرير خطابي وكتابي على تحويل جبروت الدولة إلى ضرورة لا راد لقضائها".[34]

فجوهر الدولة السلطانية أنها دولة مطلقة تحتكر المجال السياسي وتقيم سلطانها على مقتضى ثوابتها القيادة والإمامة وكذلك نظام البيعة[35]، أما إطارها الزمني ومداها التطوري يعود إلى كتابات سياسية تزامن ظهورها الجنيني مع ما يدعوه الجميع بحدث انقلاب الخلافة إلى ملك، وكانت في جزء كبير منها نقلا واقتباسا من تراث سياسي أجنبي غير عربي خاصة التراث الفارسي، والأدب السياسي البيزنطي.[36]

لقد ظلت الدولة السلطانية تستمد مشروعيتها من الدين، الذي شكل رابطةَ التلاحم والتضامن بامتياز، وهذا المعطى السوسيوتاريخي هو ما يقدم تفسيرا لديمومة الدولة السلطانية في التاريخ، على الرغم من تغير السلاطين والأمراء المتعاقبين، وقد استمر هذا النمط من الدولة لعدة قرون، محافظا على وحدة البلاد وسلامة الثغور بالتعبئة والجهاد، دون مأسسة العمل السياسي وبلورة نظام متكامل، وفي سياق الدولة التاريخية السلطانية، الدولة العربية لم تقطع شوط التطور الذي يُمكنها من صيرورة دولة حديثة على مثال الدول الغربية، أي دولة محكومة بقواعد سياسية واجتماعية عصرية تضعها في موقع القطيعة مع موروثها التقليدي السلطاني، أو تعيد صياغة العلاقة مع مجتمعها، فانتقال الدولة في البلاد العربية إلى حالة الحداثة، ليس مسألة تاريخية أو مرتبطة بمقاييس الزمن والتراكم الكمي للتطور، بل يكمن في إعادة بناء الاجتماع السياسي العربي نفسه على أسس حديثة، تقطع مع الموروث التقليدي السلطاني الذي لا يقود تطوره وتراكمه سوى إلى المزيد من ترسيخ التقليد والمضمون السلطاني للدولة، من خلال إعادة إنتاجه بأدوات حديثة هذه المرة والتي يعبر عنها بالباتريمونيالية الجديدة.[37]

حافظت الدولة السلطانية على محدداتها التقليدية وتراثها التاريخي رغم تجديد قواعد منظومتها، لتدخل بذلك ضمن تصنيف جديد، هو "الباتريمونيالية" الذي تشكّل كمنظور مستخدم في علم الاجتماع والنظرية السياسية، وقد استمد افتراضاته كنموذج مثالي للهيمنة التقليدية عند "**ماكس فيبر**"**Max Weber**، بأنماطه الثلاثة: السلطة التقليدية، السلطة الكاريزمية، ونمط السلطة القانونية العقلانية. وما يتوافق مع المعطى العربي ويرتبط بالمجتمعات الشرقية هو نمط السلطة التقليدية، حيث تكون السلطة فيه مبنية على نوع من الاعتقاد بقدسية التقاليد والأعراف التي كانت موجودة في الماضي، وشرعية السلطة وهيمنة القائد الذي يتمتع بسلطة شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد ويدين له أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء، [38] ومن أشكاله:

النمط الأبوي Patriarchal: يقوم على أساس تعامل القائد مع أعضاء المجتمع أي تكون العلاقة بين القائد والمجتمع علاقة شخصية مباشرة لا تتخللها أي أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.

النمط الرعوي القبلي العشائري Patrimonial: ويظهر مع تطور بناء بيروقراطي تنتشر فروعه في كافة أرجاء المجتمع مع تزايد تعقد وتنوع وظائف القائد والضعف النسبي في العلاقات الشخصية الأسرية وتصير علاقة القائد بأعضاء المجتمع يغلفها طابع سلطة شيخ القبيلة أو زعيم العشيرة وتنساب هذه العلاقة عبر شبكة معقدة من البيروقراطيين الموالين والخاضعين للقائد الذي يعتمد في تدعيم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم على الموالين، وذلك نظرا لإدارته واحتكاره للثروة المالية في المجتمع.

نمط السلطة الكاريزمية: ترتبط هذه السلطة بالزعيم الملهم التاريخي الذي يعتبره أفراد مجتمعه صاحب قوى خارقة ومعبرة عن تمتعه بمساندة عليا(إلهية)، ويوصف هذا القائد لذلك، بمبعوث العناية الإلهية.

نمط السلطة القانونية العقلانية: يرتبط هذا النمط بالدول القومية الغربية الحديثة، حيث تتم ممارسة السلطة من منطلق قانوني عقلاني، في ظل نظام قانوني تشريعي يحدد اختصاصات القائد وعلاقته بالمواطنين وبالحقوق والواجبات.[39]

في سياق تطور هذه الآداب السلطانية، ذات المرجعية التركيبية والمرجعيات الفارسية القائمة على بلورة تركيب سياسي، مرتكز على تجربة في الممارسة السياسية تمنح شرعية وصلاحية الدفاع عن تصور محدد للسياسة والملك، والمقصود دولة الملك العضوض، على حسب تعبير ابن خلدون التي حكمت وتتابعت في المجال السياسي الاسلامي[40] منذ الحكم الأموي41هـ، وبالتالي تعزيز الخيار السلطوي في العصر العباسي 132-656 هـ وبداية ترسيخ آلية القهر كمحدد سياسي يرادف السلطة والملك[41].

وبذلك تعتبر الآداب السلطانية تجلٍ من تجليات الانقلاب على نظام الخلافة، ثم تطورت إلى أن أصبحت الآداب السلطانية الكتاب المقدس لكل سلطان أراد أن يديم ملكه[42].

ورغم قيام بعض نصوص الآداب السلطانية بانتهاج لغة مخففة تعمل على الحد من التوجه القائم على قاعدة الطاعة المطلقة، والتبرير الإلهي بالحديث عن ضرورة وجود العدل، غير أنها لم تستطع إلغاء ما قررته الآداب السلطانية من النظر إلى الملك شأنا مقدسا، ووجوب طاعته باعتبارها أمرا دينيا، هذا ما جعل الثقافة السياسية السلطانية هي ثقافة التبرير السياسي لمطلق حكم الملك، فالدولة السلطانية هي المؤسسة الحاضنة لهذه الآداب وتقف وراء هذه العملية أي وراء استمرار هذا النوع من الفكر السلطاني، من خلال الكتابات التي تدعم تصور معين عن السلطة والملك والتدبير. ف "السياسة السلطانية ودولة القهر السلطاني وجهان لعملة واحدة. [43]

كل هذه الدراسات تدفع إلى التساؤل حول الأسباب والمبررات التي جعلت من الخطاب السلطوي يجد سبيله في النظم السياسة المعاصرة، رغم التراكمات والتطورات المعرفية التي تعرفها الدول والمجتمعات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة التكنولوجية والانفتاح العالمي وبالتالي الوصول إلى زمن يفترض فيه تجاوز نمط الدولة السلطانية بموروثها الثقافي ونظامها المستبد. وهل يعتبر حضور الدين في الآداب السلطانية عاملا حاسما من آليات هذا الاستمرار؟.

ما يمكن إضافته في هذا الصدد إذا ما تم التسليم بثنائية الاستبداد والدين فهذا يعني بالضرورة أن تغييب الدين والنخبة الدينية عن الحكم باسم الله في الأرض سيحقق الحرية والديمقراطية، غير أن متابعة العالم العربي وحتى الإسلامي بعد زوال الخلافة وتشييد أنظمة حكم علمانية ودول ذات صبغة قومية على شاكلة الدول الأوروبية العلمانية، لم يمنع من غياب الاستبداد[44]، حيث إن العلمانية في الشرق الأوسط صارت متلازمة مع الديكتاتورية رغم أنها تزعم الحرية والانفتاح والديمقراطية الليبرالية، ويبدو ذلك جليا في تحالف الجيش والأجهزة الأمنية مع النخب العلمانية الحاكمة لإحباط محاولات التغيير السياسي بالمنطقة، وأغلب الدول القطرية التي نشأت بعد زوال الحكم العثماني هي دول ديكتاتورية ارتبطت ديكتاتوريتها بالنخب العسكرية.

الاستبداد إذن في جوهر حقيقته إشكالية معرفية، من حيث هو غرور الفرد برأيه والتكبر عن قبول الرأي الآخر، وحالة من حالات إطلاق الذات ونسبية الآخر في امتلاك المعرفة والحقيقة واحتكارهما، فالمستبد يتعامل على أساس أن الآخرين يحتاجون إلى وصي أو ولي أمر يقرر لهم ويتصرف في شؤونهم "ومن هنا كانت الفرعونية السياسية هي قمة ظاهرة الاستبداد، ففرعون خاطب قومه مدعيا أنه هو الذي يهديهم سبيل الرشاد؛ بينما النبي موسى عليه السلام، جاء ليظهر في الأرض الفساد، فتعريف الرشادة والرشد في هذه الظاهرة الفرعونية مرجعه ما يراه المستبد لا ما تقرره حقائق الواقع، أو معطيات العقل، وتأسيسا على ذلك يكون أخطر أنواع الاستبداد هي تلك الحالة المؤسسة على رؤية دينية، لذلك اقترن الاستبداد في التاريخ الإنساني بحكام يدعون أنهم آلهة أو أنصاف آلهة أو متحدثون باسم الإله أو يملكون حق الإله أو معينون من قبل الإله. والتأله هنا ليس هو ذلك المعنى المرتبط بالدين السماوي بل إن الأديان الأرضية أكثر

خطورة إذ أنها لا توفر مرجعية يستطيع الخاضعين للاستبداد معارضته على أساسها وإنما مرجعيتها هي ما وضع البشر المستبدون ومن تم كانت الأيدولوجيات السياسية التي ادعت أنها تملك الحقيقة المغلقة، الأكثر استبدادا والأخطر على بني الإنسان من غيرها، كالأيدولوجيات الاشتراكية أو القومية المتطرفة كالنازية والفاشية، وغيرها.[45]

في كتابه "الإنسان بين الجوهر والمظهر" يقول **"إريك فروم"** (1900-1980م): "الدوافع الدينية هي مصدر الطاقة الدافعة للرجال والنساء لإنجاز تغيير اجتماعي جذري، ويترتب على هذا أنه يستحيل الوصول إلى مجتمع جديد إلا إذا حدث تغيير عميق في الضمير الإنساني". وفي دور الدين المزدوج وأثره على الشخصية الإنسانية، يواصل: "الناس... يمكن أن يقودهم دينهم إلى تنمية نوازع التدمير أو روح المحبة، إلى تنمية النزوع للتسلط والسيطرة أو روح التكافل والتضامن، إلى تنمية قدراتهم العقلانية أو إصابتها بالشلل".[46]

حاولت السلطة السياسية شرعنة نفسها بالدين على نحو يُفهم منه أن مبدأ الحكم فيها هو تطبيق تعاليم الإسلام، لا يتعلق الأمر هنا بالنص الدستوري على أن الإسلام هو دين الدولة، على ما نجد في الأغلب الأعم في الدساتير العربية، ولا يتعلق الأمر بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر من مصادر التشريع المدني على ما نجد أيضا في نص غير دستوري، بل يتعلق بتبرير وتسويغ السلطة القائمة، بالقول إنها مستمدة من حق ديني، أي أن التذرع بالدين يجعل من السلطة في العالم العربي سلطة فريدة ومميزة.[47]

يبدو أن الأنظمة السياسية المتعاقبة على العالم العربي الإسلامي أدركت أهمية توجيه الشعور الديني في المجتمعات المسلمة في تثبيت شرعيتها وفرض هيمنتها منذ أمد إلى يومنا هذا، ورغم أن دين الإسلام جاء لتحرير الإنسان وخلاصه من عبودية الإنسان، إذ لا يختصر الإسلام علاقة الإنسان بالله في العبودية بصورها المحدودة فقط، إلا أن توجيه الخطاب الديني في مراحل مختلفة عرفتها المجتمعات العربية يتوجه نحو اختزال العلاقة السابقة في بعد واحد، وهو الطاعة المطلقة للسلطان بكونه "ظل الله في أرضه"، وهنا يتأكد الوصل مع الاستبداد والتسلط، باستغلال موقع الدين في بناء تفكير وسلوك الأفراد وتوجههم نحو طاعة القوى المستبدة بالحكم.

كل هذه الاعتبارات والانتقادات الموجهة للموروث الثقافي العربي، تكون نتيجته الطبيعية أن الجماهير العربية المنتجة والملازمة لهذه الأنساق الثقافية مهيأة لقبول الاستبداد والتسلط، بل متواطئة في التعايش معه، وذلك في تجاهل تام للأسباب والظروف التي تعيش في ظلها هذه الجماهير، من هشاشة اجتماعية وتدني مستويات التعليم والرعاية الصحية. يصعب تمحيص هذه الانتقادات الموجهة للثقافة العربية في هذا السياق ولو بفرض التسليم جزئيا بصحة قدر ما منها، لكن يمكن القول أن كل الثقافات فيها الإيجابي والسلبي، "فالثقافة ليست مجموعة مكونات ثابتة ساكنة جامدة مطلقة منغلقة تصلح لكل زمان ومكان أو لكل مجتمع وبيئة، بل هي متطورة باستمرار، متغيرة مرنة نسبية منفتحة متحولة نتيجة لتغير الأحوال والأوضاع والأزمنة والعلاقات الداخلية والخارجية"، ثم يضيف **"حليم بركات"** ما هو منصب مباشرة على المجتمع العربي "ليس المجتمع العربي كائنا تاما مكوناً جاهزاً ومخلوقاً في البدء فيدور في دائرة لا يخرج عن مدارها كأنه صنع لأن يكون شيئا واحدا وإلى النهاية، بل هو متطور في هويته وثقافته، وحتى مقدساته بحسب أوضاعه وظروفه وصراعاته المستجدة باستمرار من أجل التحكم بمصيره وموقعه في خريطة الأحداث التاريخية".[48]

ومن وجهة أخرى، أليست هذه الثقافة المنعوتة بكل هذه الصفات: هي التي أنتجت مئات من رموز الثقافة العربية والأعلام المضيئة في تاريخ هذه الثقافة؟ بل هي من أنتجت أغلب المنتقدين والإصلاحيين.

إن السبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية لا يرجع إلى مسائل ثقافية، بقدر ما هو تعبير عن تظافر بنى اجتماعية وسياسية وثقافية عملت على غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتالي إلى افتقار الحركة إلى قوة دفع حقيقية. وعندما نتحدث عن قوى اجتماعية وسياسية منظمة فنحن نتحدث

في الوقت نفسه عن الوعي الذي يميز هذه القوى ويرشدها، كما نتحدث عن مجموعة الممارسات التي تميزها وتحدد هويتها ومنهج عملها وقدرتها على الحركة والإنجاز.[49]

الوضعية التي تعانيها الثقافة العربية اليوم، هي وضعية الصراع بين الحداثة والتراث، لكنها ليست مشكلة خاصة بالثقافة العربية وحدها، فبعض الثقافات تعاني لظروف تاريخية من نفس المشكلة اليوم، لكن الثقافة العربية أشد معاناة وذلك نظرا لظروف تاريخية، هي ظروف الاستعمار وما خلفه من بنى وعلاقات تمكن الغرب من تكريسها من خلال الهيمنة الاقتصادية والاختراق الثقافي الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، هذا التواصل الغير متكافئ تحول إلى تبعية، ولم تغير حكومات الاستقلال من هذا الواقع، بل كرسته وحافظت على تبعيته لمراكز الهيمنة باسم التحديث وضرورات التنمية، كما حافظت على القطاع التقليدي باسم الأصالة لضرورات سياسية، كما دعمت ثقافة التقوقع من أجل مصالح آنية وهمشت الثقافة، كما مارست ضغوطات سياسية، فطغت الأيديولوجية على العلم".[50]

وبالتالي فالخلاصة أن الدولة العربية حافظت على نسقها السلطاني والسلطوي إلى أن حدث ذلك الصدام أو الحوار القسري مع الغرب في غضون الحركة الكولينيالية بكل أشكالها، حول تحديث مظاهر الدولة من خلال السعي إلى إصلاح نظام التعليم والتحرر الاقتصادي والمالي والإصلاح الإداري، لكنها ظلت في جوهرها دولة سلطانية دون أن تتمكن من تقليص حجم طغيان المحددات التقليدية المهيمنة على منطلق الدولة، بل قامت بتطوير آليات التسلط السلطاني، وواكبت عمليات التحديث بجميع مستوياته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل استمرارية منطق الازدواجية بين المظهر الحداثي وعقلية التقليد. مما أفرز عديد التناقضات التي سادت العالم العربي الإسلامي في ظل وقائع وأفكار متداخلة ومختلطة لم تخدم المشروع الحداثي العربي وإنما عملت على توجيه السلطة إلى المحافظة على غايتها بالبقاء والاستمرار وتكييف القواعد السلطوية أمام الضغوطات الداخلية وتحديات العامل الخارجي. وقد "شكلت هذه المعطيات الصورة العامة في المحيط العربي الذي يتشابه في بنية النظم، مما جعل من الممكن الحديث عن منظومة عربية واحدة ومندمجة موحدة للتسلط والطغيان".[51]

ثانيا: دور العامل الخارجي في تشكل البنية السلطوية وتجديد قواعد استدامتها

قامت الدولة العربية على أساس مرجعي غير واضح، حيث تعود نشأتها وسياق **تشكلها وتكونها التاريخي** إلى التفتيت الاستعماري للحقل التاريخي العربي طوال القرن19، وحتى الحرب العالمية الأولى، معبرة عن زمن تاريخي معلق بين الحقل التاريخي العربي الإسلامي والحقل الأوروبي الرأسمالي الاستعماري. حيث يعتبر الحقل السياسي الاستعماري الحقل المهيمن الذي يخترق الدولة العربية ككيان سياسي ويعمل على إعادة انتاج تفتيت الحقل السياسي ماديا وإيديولوجيا، فيحكم ويتحكم في حركتها السياسية ويضبطها داخل حدود قانونية واقتصادية وعسكرية. وبالتالي شكل العامل الخارجي الاستعماري مسارا تاريخيا للحصار الاستراتيجي المفروض والمعمم على الحقل السياسي العربي المعاصر.

من هنا يطرح السؤال عن موقع العامل الخارجي في بنية تشكل المنظومة السلطوية للدولة العربية واستمرارها؟

لم تأت الدولة عربيا في سياق تطور تاريخي للبنى والعلاقات التقليدية السائدة في المجتمع وبلوغها درجة من النضج، وإنما جاءت بفعل عملية خلق مصطنعة قامت بها القوى الاستعمارية، فقد تمت هذه العملية عبر دفع العصبيات التقليدية القبلية والطائفية إلى بناء أنظمة سياسية قبلية وعائلية وعشائرية، واستمرت في ممارسة السلطة على أساسه، الأمر الذي أفقدها القدرة على الانفصال وامتلاك أية درجة من الاستقلال بعيدا عن العصبيات ونفوذها، هكذا بنيت الدولة العربية الحديثة لتكريس التجزئة السياسية للمجتمع العربي وتعميق أزمات الهوية والاندماج عن طريق تأسيس كيانات سياسية متجزئة مستندة إلى ذهنية القبيلة والطائفة، بعيدا عن تأسيس المعنى الحقيقي

للدولة الوطنية ومجتمعها الديمقراطي. فقد تميز ميلاد الدول العربية القُطرية بعدة خصائص ميزت تطورها السياسي والمؤسسي وحددت طبيعة علاقاتها بالمجتمع، إذ وبدرجات متفاوتة تعاني الدول العربية الحديثة من أزمات ترجع في جذورها إلى دور الاستعمار في نشأة هذه الدول من مطلع القرن الماضي بجلب المؤسسات الحضارية للدولة الاستعمارية والعمل على غرسها داخل البنى التقليدية للدولة الخاضعة، ثم سياسيات بناء الدولة في مرحلة الاستقلال واستلام نخب معينة للسلطة من المحتل وإضفاء الطابع الوطني على مؤسسات أصدرها المستعمر، بالإضافة إلى تزايد الضغوط الداخلية والخارجية عليها.[52]

فقد أسس الكواكبي قاعدة معرفية لدراسة الاستبداد والتعامل معه تقوم على أن الاستبداد في الواقع العربي ظاهرة سياسية المظهر، ولكنها دينية وفكرية ومعرفية في أسسها وأصولها، كذلك فإنها تبدو وكأنها خاصية عربية وليدة تلك البيئة والثقافة، ولكنها في جوهرها غرس خارجي وجد تربة صالحة فازدهر وتجذر.[53]

في تفسير دور العامل الخارجي وأثره في تشكل منظومة وبنية السلطوية العربية واستمرارها، لا بد من الحديث عن مصدر شرعية الدولة العربية وعلاقة ذلك بتوطيد الاستبداد، حيث إن وجود الاستبداد من عدمه رهين بمصدر الشرعية للدولة أو السلطة، فحينما يرتبط وجود الدولة بالشعب، حيث تستمد شرعيتها منه، فيكون وجودها مرتبط بالإرادة الشعبية وبالتالي يستحيل عليها الاستبداد بالحكم؛ مادام أن الحاكم يستمد شرعيته من الشعب ويتجنب خسائر مخالفة إرادتهم لأنهم مصدر شرعية وجوده، أما الحاكم الذي يعتمد على مصادر أخرى لشرعيته، سواء أكانت دينية أو تقليدية أو قوة مادية عسكرية، فإنه لا يربط وجوده بالسيادة الشعبية، بل يرى في نفسه وصيا على الشعب ويتحول إلى متسلط مستبد. وأقصى درجات الاستبداد وأشدها خطورة أن يكون مصدر الشرعية مستمد من قوى خارجية استعمارية أو غيرها.

من هذا السياق يظهر "أن الدولة العربية المعاصرة قد تأسست كليا أو جزئيا على مصدر خارجي للشرعية، فبهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تم تقسيم العالم العربي الحديث، ورسم خريطته على يد القوى الاستعمارية الأوروبية التي يرجع إليها الدور الأساسي في تأسيس الدولة العربية الحديثة، سواء بإعطاء صفة الدولة لكيانات اجتماعية لم تكن لها سابقة تاريخية كوحدة إدارية مستقلة داخل دولة أو كيان سياسي أكبر ناهيك عن كونها دولة، أو بإعادة تعريف الكيانات السياسية التاريخية وإعادة تحديد لحدودها الجغرافية ومن ثم إعادة تركيب لشعبها.

وتأسيسا على ذلك فإن تدشين الدولة العربية المعاصرة قد مهد للمصدر الخارجي للشرعية وذلك لأنه غرس مفهوما للدولة لا يستطيع أن يستمر إلا إذا قام بعملية عمدية لتفليس المجتمع وإخصائه وتجريده من قواه الذاتية، لأن الدولة في هذه الحالة لا يمكن لها أن تستمر دون ذلك، لأنها ليست وليدا شرعيا لحركة المجتمع وصيرورته كما هو الحال في الدول الأوروبية، وإنما كيانات فرضت من أعلى رغما عن المجتمع الذي ما كان له أن يمنحها الولاء والانتماء إلا بعملية صراع قوى كانت محصلته تقوية الدولة وإضعاف المجتمع. وبذلك تكون أولى خطوات الاستبداد قد رسمت وبواكير بذوره قد غرست في المجتمع العربي من خلال استبداد الدولة على المجتمع، أو استبداد دول مختلفة متعددة على مجتمع واحد كل واحدة منها تحاول أن تجذر وجودها في إقليم معين، وأن توجد لها شرعية وتقطع لها تاريخا وتبني لها آثارا وتصطنع لها هوية مستقلة عن باقي المجتمع العربي في محيطها المباشر أو في المحيط الأوسع.[54]

يظهر أن العامل الخارجي كما كان مصدر شرعية التأسيس والإيجاد للدولة العربية المعاصرة، كان كذلك الدور الحاسم في وجودها واستمرارها حتى أصبح بعضها مجرد مؤسسات تابعة لدولة أجنبية، ومن ثم ساهمت عوامل متداخلة بمجموعها في إنتاج ظاهرة الدولة العربية التسلطية، منها ما يعود إلى جذور تاريخية تراكمت من التراث العربي وتجربته في الحكم، وما رسخه من تقاليد سياسية سلطانية، اكتسبت شرعيتها العرفية بحكم التبرير السياسي للأمر الواقع، ومنها ما هو خارجي مرتبط بالإكراهات القمعية الدولية التي تعرضت لها

المنطقة العربية إبان المرحلة الكولونيالية تحت الضغوط العسكرية. ثم هيمنة العقلية النفعية والانتهازية المفرطة التي صاحبت تشكل النخب السياسية التي تبلورت نواتها الصلبة في ظل سلطات الاحتلال وتم تأهيلها لتسلم زمام الدولة في مرحلة الاستقلال.

وظل النهج الاستعماري لعقود طويلة يتوسل بالعنف أداة للتحكم في مفاصل الحياة السياسية والإدارية، مما ساهم بقوة في ترسيخ التقاليد السلطوية في ظل غياب أي شكل من أشكال العمل السياسي التعاقدي الذي من شأنه أن يفسح المجال لظهور المؤسسات المدنية.

واستنادا إلى هذا التفسير، يمكن الاستنتاج بأن الحالة الاستبدادية العربية، سواء أتعلق الأمر بالحكومات المدنية أم العسكرية، تجد جذورها في نمط الإدارة الإمبريالية التي مارست أسلوب القهر والإخضاع بالتوازي مع إضعاف مؤسسات الحكم الأهلية والقضاء عليها. هذا الإرث الاستعماري بثقله المؤسسي القائم على الأرض، شكل الأداة الأساسية التي اعتمدتها النخب السياسية غداة الاستقلال في إدارة الحكم، حيث ورثت هذه النخب دولة تفتقر إلى المؤسسات المدنية مقابل تضخم التشكيلات العسكرية والأمنية، وهو ما أثر على طبيعة أدائها السياسي تحت ضغط الممارسات النمطية التي رسختها الأجهزة الأمنية والعسكرية، لكن المفارقة هنا أن النخب السياسية الوطنية التي خاضت معركة التحرير، لا شيء يدل على أنها قد استوعبت الدرس التاريخي من محنتها مع الاستعمار، فقد ورثت هذه النخب من جلاديها آليات القهر التي ما فتئت تعمل على استنساخها وإعادة إنتاجها بمجرد وصولها إلى الحكم وتسلمها زمام السلطة.[55]

وبالرجوع إلى الجذور التاريخية للظاهرة السلطوية وتفسيرها ضمن سياق السياسة الاستعمارية بالمنطقة العربية، يظهر أن القوى الاستعمارية حرصت عند خروجها من مستعمراتها على إنشاء وتثبيت الزعامات الوطنية الموالية لها ودعمها ضد الحركات التحررية الوطنية الأكثر تشبثا بتحقيق استقلالها الكامل، وذلك لتأمين استمرارية مصالحها في مستعمراتها. وبالتالي لا يمكن فهم الممارسات السياسية العربية بكل تمظهراتها السلطوية الراهنة بمعزل عن بدايات تشكلها، ودور الحاضنة الاستعمارية التي أفرزت طبقة من المنتفعين والانتهازيين من كبار الملاك والإقطاعيين الذين وطدوا علاقاتهم بسلطات الاحتلال حماية لمصالحهم الشخصية.

وقد صنف "**علي محافظة**" في دول المغرب العربي عموما، القوى السياسية المتعاونة مع الاحتلال الفرنسي إبان فترة الاحتلال إلى ثلاث فئات هي: القيادات التقليدية، وبعض الطرق الصوفية، والنخب المثقفة. وهذه الفئات كانت مصالحها الخاصة تسعى إلى الحفاظ عليها بالتعاون مع الاحتلال الفرنسي الذي وظفها في تعزيز نفوذه وإحكام سيطرته على المنطقة. وبخصوص القيادات التقليدية، اعتمدت سلطات الاحتلال الفرنسي على إشراك الأعيان في إدارتها للمنطقة، وكان منهم القواد والباشوات وزعماء القبائل مقابل حفاظهم على مراكزهم الإدارية وامتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية. وقد استخدم الاحتلال القواد، وهم موظفون إداريون، في عملية ضرب المقاومة، وإخضاع القبائل المتمردة على الاحتلال. أما الطرق الصوفية المتهالكة، فقد نجح الاحتلال في استمالتها، كما أنشأ طرقا صوفية جديدة، وكان لها دور هام في الحد من المقاومة من خلال تحريف المفاهيم القرآنية عن الجهاد من جهة، والتحالف مع قوى الاحتلال في ضرب حركات المقاومة وتعقبها من جهة ثانية. وفيما يتصل بالنخب الفكرية، تعدى دور هذه النخب عملية التطبيع مع ثقافة المحتل إلى المشاركة في القتال تحت رايته إلى جانب القوات المحلية التي جندها الاستعمار خلال الحرب العالمية الأولى والثانية.[56]

من هنا يبرز أثر العامل الخارجي ودوره في تعزيز القيم السلطوية وترسيخها باعتباره مكونا أساسيا في تشكل بنية الدولة التسلطية من الإيجاد إلى الوجود والاستمرار، كما عبر عن ذلك الكاتب "**نصر محمد عارف**" بقوله "إن المحددات الخارجية العنصر الأهم والأكثر خطورة في فهم ظاهرة الاستبداد السياسي العربي".[57]

وتستمر التبعية للخارج في تعزيز الاستبداد الداخلي إلى اليوم، فكلما زادت التبعية والارتهان للقوى الأجنبية تصاعد الاستبداد والاستعباد الداخلي، فالدولة في العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة أعادت إنتاج الاستبداد في صور مختلفة تتناسب مع طبيعة موقعها الدولي والقوى والمؤسسات التي تؤثر فيها، بل أن عملية تحقيق التنمية والتغيير السياسي من أعلى مثلث استمرارا لتقاليد الاستبداد والاعتماد على سياسات الخارج خصوصا على المستوى الاقتصادي القائم على القروض والمعونات، مما جعل من الضغوط الممارسة على الدولة العربية وإذلال نخبتها السياسية يزيد من استفحال الظاهرة السلطوية وتوطيدها من خلال تفاقم مظاهر العنف واستخدام القوة ضد المواطن العربي خلف شعارات مختلفة لضمان إرضاء القوى الأجنبية، مثل "الحرب على الإرهاب".

وتستمر القوى الغربية في نهج نفس التوجه الاستعماري مع تغيير الاستراتيجية إلى سياسة غير مباشرة، تعمل على تعزيز وجودها في الوطن العربي، وتكييف البنية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية بما يتوافق مع مصالحها الذاتية، تحت غطاء دعم الإصلاحات البنيوية في النظم السياسية العربية.

ومن خلال تتبع نشأة الظاهرة السلطوية بالدولة العربية من الإيجاد الى الوجود والتوطيد، يتأكد أكثر أن الاختلالات السياسية التي تشهدها المجتمعات العربية المعاصرة هي نتيجة طبيعية للتقاليد والثقافة السلطوية التي جرى ترسيخها على مدى عقود طويلة في ظل الدولة السلطانية والإكراهات الخارجية في عصر الاحتلال، وهي تجد تفسيرها في غياب الشرعية السياسية التعاقدية وتهميش المؤسسات الشورية كمبادئ كبرى في نظام الحكم كما سنها الإسلام، وسيادة العقلية التبريرية في الأحكام السلطانية المستوردة. ومن جهة أخرى إلغاء دور المؤسسات المدنية والإرادة الشعبية، مقابل تغول المؤسسة العسكرية إبان الاحتلال، إلى جانب الانتهازية المفرطة للنخبة السياسية والطبقة الحاكمة التي ربطت استمراريتها في السلطة بولائها للاستعمار، والذي مكنها عمليا من الوصول إلى الحكم والانفراد به غداة الاستقلال، مقابل الحصار والإقصاء المنظم الذي تعرض له المناهضون للسياسة الاستعمارية الإمبريالية. وبحكم معايشتها الطويلة للسياسات القمعية في ظل الاحتلال ورثت هذه النخب المخضرمة من جلاديها آليات القهر وأدوات القمع الاستعماري، التي ما فتئت تعمل على استنساخها وإعادة إنتاجها في مرحلة الاستقلال، وهو ما جعلها أشد احترافا وإتقانا لأساليب الإقصاء والتفرد بالسلطة والتنكيل بالأصوات المعارضة، وتبدو هذه الظاهرة جلية في كل أشكال الدولة التسلطية، سواء الدول التي تبنت نظام الحزب الواحد، أو الأنظمة التي أبقت على التعددية الشكلية، أو الأنظمة التقليدية في منطقة الجزيرة العربية والشرق الأوسط، وإن اختلفت القواعد والآليات تشترك جميعها في نفس الممارسات والسياسات.

وبماذا تختلف الأنظمة السلطوية اليوم عن نظيراتها في الماضي؟

تختلف الأنظمة السلطوية اليوم عمّا كانت عليه الأنظمة السلطوية قبل فترة الحرب الباردة، ويتركز هذا الاختلاف في الحرص على تشييد واجهة ديمقراطية. فعلى سبيل المثال المؤسسات السياسية التي تتلون بلون ديمقراطي هي ظاهرة شائعة في الأنظمة السلطوية، ولكن برزت هذه الظاهرة بصورة أكبر منذ نهاية الحرب الباردة. بلغت نسبة الأنظمة السلطوية التي أسست حزباً سياسياً مؤيداً في أي فترة من فترات حكمها 89 % من مجموع الأنظمة الديمقراطية خلال الحرب الباردة، وكان هناك ما نسبته 80 % من الأنظمة السلطوية في تلك الفترة سمحت لأكثر من حزب سياسي واحد بممارسة نشاطاته، وما نسبته 73% من الأنظمة السلطوية كان فيها هيئة تشريعية، وما نسبته 66% نظمت منافسة انتخابيةً واحدةً على الأقل. وقد ارتفعت كل هذه النسب بعد الحرب الباردة؛ فمنذ عام 1990 زادت نسبة الأنظمة السلطوية التي أوجدت حزباً سياسياً مؤيداً. من 89% إلى 94%، فيما ارتفعت نسبة الأنظمة السلطوية التي سمحت لأكثر من حزب سياسي واحد بممارسة نشاطاتها من 80% إلى 87%، وزادت نسبة الأنظمة السلطوية التي أوجدت هيئة تشريعية من 73% إلى 87% وارتفعت نسبة الأنظمة التي نظمت منافسةً انتخابيةً واحدةً على الأقل من 66% إلى 71%. وتخلص هذه الأرقام

إلى أن معظم الأنظمة السلطوية تنطوي على مؤسسات سياسية تشبه في هيئتها المؤسسات الموجودة في الأنظمة الديمقراطية، وأيضاً زيادة هذه النزعة عند الأنظمة الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة.[58]

ومن جهة أخرى بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات سياسية ذات واجهة ديمقراطية، حاولت الأنظمة السلطوية توسيع دائرة محاكاة الأنظمة الديمقراطية في السماح للمنظمات غير الحكومية بالعمل مع اشتراط دعم توجهات الحكومات القائمة.

خاتمة

من خلال النظر في مسار الدولة العربية المعاصرة وتشخيص واقعها السياسي الراهن، يتأكد تجذر التسلط والاستبداد في نظامها السياسي، كما لا يمكن إنكار جهود حكامها في استدامة الاستبداد و الاجتهاد في هندسة التسلط والاستمرار في بالحكم، وإذا كان العامل الخارجي والظاهرة الكولونيالية تتحمل جزءا من أزمة الديمقراطية في العالم العربي واستمرارها، فإن الثقافة السياسية والجذور التاريخية للبنى الاجتماعية تعد السبب الذي سبق ظهور الدولة العربية القطرية ليتطور معها في دعم بنى التسلطية، وهذا السياق التاريخي هو الذي ساهم في تشكل أنظمة سياسية هجينة ونخب معينة لسد الفراغ السياسي الذي تركه المستعمر غداة الاستقلال، و على الرغم من الامجاد التاريخية التي قدمتها الثقافة العربية للبشرية فإنها لم تستطع التحرر من بعض دعامات وروافد التسلط والذهنية الأبوية، ولامجال إلى تغيير سياسي أو تحول ديمقراطي دون ثقافة سياسية ونضج ديمقراطي لدى النحبة السياسية و قطاع واسع من المواطنين يواكبه تنمية اقتصادية تحد من العجز واليأس في بنية العقل العربي، وتفتت جدلية العلاقة بين الهشاشة والأمية والحد من الاغتراب السياسي والعزوف عن المشاركة السياسية، مما يفسر أن الازمة الديمقراطية في العالم العربي هي نتيجة تضافر عدة عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية، في حين أنه لا يصح إرجاع العجز الديمقراطي في المنطقة لأسباب تاريخية وداخلية فقط بل ينبغي كذلك استحضار العامل الخارجي والمحيط الدولي الذي توجد فيه المنطقة.

الهوامش:

1. وليد عبد الحي: حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية، في: كمال عبد اللطيف وليد عبد الحي (محررين)، الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص: 149-151.
2. ثناء فؤاد عبد الله: آليات التفسير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز د راسات الوحدة العربية، 1997، ص: 63 .
3. خلدون حسن النقيب: الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر؛ دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991 ص: 24.
4. المرجع نفسه، ص 329 .
5. لطفي طرشونة: "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 22 كانون الثاني/ يناير"، في: (امحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات) بيروت: المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات،2012 ص:32.
6. المرجع نفسه ص.31 .
7. إيريكا فرانتز: السلطوية...ما يجب أن نعرفه، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ترجمة: حمزة عامر، الطبعة الاولى، بيروت 2022، ص: 108.
8. المرجع نفسه، ص: 177.
9. منصف المرزوقي: عن أي ديمقراطية تتحدّثون؟، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، تونس،2004 ص ص: 23 24
10. سفيان فوكة: مواجهة السلطوية في الفكر العربي الحديث، بواكير النهضة أنموذجا، مجلة المعيار، مجلد:25 عدد:60 السنة: 2021.
11. مثال ذلك: الأنظمة التسلطية التي كانت في سبعينات القرن الماضي على غرار اسبانيا، البرتغال واليونان، او مثل الذي حدث في ثمانينات نفس القرن في امريكا اللاتينية ومطلع التسعينات في اوروبا الشرقية عرفت انتقالا الى الديمقراطية بنسب متفاوتة .
12. إيريكا فرانتز: السلطوية ما يجب أن نعرفه، مرجع سابق، ص 17.
13. لطفي طرشونة: مرجع سابق، ص ص: 31-33.
14. في هذا الصدد يقر علم السياسة بوجود صيغ متعددة للنظام التسلطي على غرار انظمة تسلطية تنافسية وانظمة تسلطية مترسخة وانظمة تسلطية انتخابية، للمزيد انظر:
15. Philippe Droz-Vincent, «Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe,» Revue Française De Science Politique, vol.54,no.6 (décembre 2004),pp.945.
16. لطفي طرشونة: مرجع سابق، ص ص:.35.36.
17. المرجع نفسه ص: 32.

18. خلدون حسن النقيب: مرجع سابق، ص: 335 .
19. DAVID G. LEWIS. Russia's New Authoritarianism Putin and the Politics of Order Edinburgh University Press p:19-2020.
20. عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج 1، بيروت،1990، ص: 166.
21. كمال عبد اللطيف: "الاستبداد: حدود ودلالات"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، (بتصرف) تم تصفح الموقع: يوم 16-07-2024 http://www.mominoun.com/articles/
22. خلدون حسن النقيب: الدولة التسلطية في المشرق العربي، مرجع سابق، ص ص: 17- 25.
23. محمد نجاح: "العقل العربي والقمع"، المعرفة (سوريا)، السنة 33، العدد 366 (مارس 1974) ص: 46-50 .
24. هذا العنف لا يمارس لمجرد الرغبة في ممارسته والا تحولت ممارسته الى سلوك نفسي واجتماعي مرضي تقوم به نخبة حاكمة تعاني من حالة باتولوجية. فالعنف يشترط اقترانه بأخلاقيات السياسة في الدولة الديمقراطية الحديثة.
25. عبد الإله بلقزيز: الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث،2008)، ص: 39 .
26. المرجع نفسه، ص ص: 40.41 .
27. خلدون حسن النقيب: الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مرجع سابق، ص: 22 .
28. المرجع نفسه، ص: 22 .
29. عبد الوهاب الافندي: "تحديات التنظير نحو المجهول تأملات في مالات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، في: إدريس لكريني وآخرون، (اطوار التاريخ الانتقالي ومآل الثورات العربية) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015، ص: 177 نقلا عن:
30. Linz And Alfred, Problems Of Democratic Transition And Consolidation Southern Europe, South America, And Post-Communist Europe. Baltimore: John Hopkins University Press, 1996.
31. علي الدين هلال: الانتقال الى الديمقراطية – ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ عالم المعرفة 479 ديسمبر2019، ص: 58.
32. محمد عابد الجابري: في نقد الحاجة الى الاصلاح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص:101.
33. كمال عبد اللطيف: في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الآداب السلطانية، مرجع سابق ص: 21.
34. المرجع نفسه، ص:13 .
35. المرجع نفسه، ص:263 .
36. المرجع نفسه، ص: 60 .
37. محمد عابد الجابري: المغرب المعاصر الخصوصية والهوية، الحداثة والتنمية، المركز الثقافي العربي، ط1، 1988، ص: 121 .
38. عزالدين العلام: الآداب السلطانية: دارسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي، الكويت: عالم المعرفة،2006، ص: 08 .
39. عبد الإله بلقزيز: الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص: 49.
40. حنان علي عواضة: السلطة عند ماكس فيبر، مجلة الاستاذ، العدد 206، المجلد الأول 2013، ص: 274، بتصرف.
41. فخر الدين ميهوبي: أثر الفكر السلطوي على البناء الديمقراطي في الدول العربية دراسة مقارنة لحالتي المغرب والأردن، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: دارسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 9191/9102.
42. عبر تاريخ الدول التي تعاقبت في تاريخ الإسلام، وابتداء من الملك الأموي إلى الملك العباسي، إلى سلطنات البويهيين والفاطميين والأيوبيين والسلاجقة والممالك والعثمانيين، كانت البنية السياسية السلطانية في كل هذه الدول واحدة: حكم استبدادي قاهر، وتدبير سلطاني يعكس أبوية الحكام، ورعايتهم لمجتمع العامة، بالدفاع عن أخلاق الطاعة .
43. كمال عبد اللطيف: في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الآداب السلطانية، مرجع سابق، ص: 110 .
44. بار سنان: إشكالية المواطنة/الرعية في التراث السياسي الاسلامي، المركز الديمقراطي العربي، برلين: 2016 ص: 78.
45. كمال عبد اللطيف: في تشريح أصول الاستبداد قراء في نظام الآداب السلطانية، مرجع سابق، ص ص: 208.206 .
46. – امنة عيساوة: جينالوجيا الدولة في الشرق الأوسط: بنية السلطة والمجتمع، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد2، 2015، ص ص: 295.267.

47. نصر محمد عارف: الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: جدلية الداخلي والخارجي، في: (الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة) بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، 2004، ص ص: 4. 9
48. اريك فروم: الإنسان بين الجوهر والمظهر، (ترجمة سعد زهران)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 1989، ص: 125.
49. عبد الإله بلقزيز: "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في كتاب: علي خليفة الكواري (محرر)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص: 143.
50. حليم بركات: "المجتمع العربي في القرن العشرين.. بحث في تغير الأحوال والعلاقات" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص: 628-629.
i. – برهان الدين غليون: "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، الجزيرة للدراسات،على الرابط : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa اطلع عليه بتاريخ 2024/07/09 .
51. .– محمد عابد الجابري: الثقافة العربية اليوم ومسألة الاستقلال الثقافي في وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997 ص: 13 .
52. برهان الدين غليون: "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"، مرجع سابق.
53. سفيان فوكة: "أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن يوليوز 2016، ص: 188.
54. نصر محمد عارف: الابعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: "جدلية الداخلي والخارجي"، مرجع سابق، ص: 2.
55. المرجع نفسه، ص35.
56. محمد أمزيان: الدولة التسلطية في الوطن العربي الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد / 07 العدد 01 (2020:) ص: 11.
57. علي محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية،1945-1919، مركز دراسات الوحدة العرية، بيروت، ط 1/ 1985 ص: 223-229، بتصرف.
58. نصر محمد عارف: "الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: جدلية الداخلي والخارجي"، مرجع سابق، ص: 429 .
59. إيركا فرانتز: السلطوية ما يجب ان نعرفه، ترجمة حمزة عامر، مرجع سابق، ص: 100.